الأمم المتحدة

DP/2014/21

Distr.: General
31 July 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
٢-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
التزامات التمويل

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٤ وما بعده

موجز

يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٤ وما بعده، وكذلك موجز إيرادات الموارد العادية والموارد الأخرى الواردة عام ٢٠١٣[(١)].

عناصر اتخاذ المقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة بأن المساهمات المقدمة عام ٢٠١٣ لصالح الموارد العادية[(٢)] قد زادت بنسبة ٥,٩ في المائة حيث وصلت إلى ٨٩٥,٧ مليون دولار، بعد أن كانت ٨٤٦,١ مليون دولار عام ٢٠١٢ بسبب تأخر سداد المدفوعات اللازمة لميزانية عام ٢٠١٢ وورودها عام ٢٠١٣. وساهمت ٥٦ دولة من الدول الأعضاء في الميزانية العادية عام ٢٠١٣، في مقابل ٥٠ دولة عام ٢٠١٢. وبلغ مجموع المساهمات

(١) يتضمن هذا التقرير المساهمات في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية والموارد الأخرى حسب المبين في الفرع الأول. أما المساهمات في الصناديق والبرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي فقد وردت في فقرات خُصصت لها في هذا التقرير ولم تُدرج تحت المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي.

(٢) تظهر الأرقام المبالغ الواردة في سنة تقويمية محددة.

220814 220814 14-58577 X (A)

الرجاء إعادة استعم

(الموارد العادية والموارد الأخرى) في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تخصيص مبلغ ٠,١٤ بليون دولار لخدمات الدعم الواجبة السداد، ٤,٨٣ بلايين دولار (عام ٢٠١٢: ٤,٨٣ بلايين دولار). وباستثناء الخدمات الواجبة السداد، زادت المساهمات في البرنامج الإنمائي من ٤,٦٤ بلايين دولار عام ٢٠١٢ إلى ٤,٦٩ بلايين دولار عام ٢٠١٣[٣].

وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة بأن البرنامج الإنمائي قد تلقى حتى تموز/يوليه ٢٠١٤ نسبة ٥٦ في المائة من الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٤. ورهنا بمدى التقلبات في أسعار الصرف، من المتوقع أن تصل الموارد العادية لعام ٢٠١٤ إلى مبلغ ٨٥٠ مليون دولار، الذي يمثل نسبة ٤٩ في المائة من الميزانية المتكاملة المستهدفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تبلغ ١,٧٥ بليون دولار.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) الإحاطة بالوثائق DP/2014/21، و DP/2014/20، و DP/2014/20/Add.1؛ (ب) الإشارة إلى أهمية الموارد العادية، التي تشكل ركيزة المنظمة حيث تتيح للبرنامج الإنمائي التخطيط مسبقا، والعمل بشكل استراتيجي، مع سرعة الاستجابة؛ وتعزيز المساءلة، وتوفير الشفافية والرقابة، والنهوض بالاتساق والتنسيق في الأمم المتحدة، وتقديم خدمات متميزة ويمكن التنبؤ بها في شتى البلدان المستفيدة من البرامج، خاصة أكثرها فقرا وضعفا؛ (ج) حث الدول الأعضاء على منح أولوية للموارد العادية والموارد الأخرى التي ينبغي أن تكون مرنة ويمكن التنبؤ بها مع تقليل تخصيصها لأغراض بعينها، وأن تكون متوافقة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ (د) حث الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية عن عام ٢٠١٤ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ (هـ) التذكير بأهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وسداد المدفوعات في الوقت الملائم بهدف تجنب عدم سيولة الموارد العادية؛ (و) حث الدول الأعضاء على إعلان التعهدات المتعددة السنوات ومواعيد سداد المدفوعات والالتزام بذلك.

(٣) يشمل ذلك الإيرادات الواردة من الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف لصالح الموارد الأخرى، ولكنه لا يشمل الاستثمارات واسترداد التكاليف وغير ذلك من الإيرادات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – حجم المساعدات ٦

ألف – المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦

بـاء – المساهمات في الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦

جيم – المساهمات في الموارد الأخرى اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٠

ثالثا – إمكانية التنبؤ بالمساهمات ١٢

رابعا – تنويع قاعدة الجهات المانحة ١٣

خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ١٦

سادسا – الاستنتاجات ٢٠

أولا - مقدمة

١ - حدد المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٣/٩٨، دورته السنوية اعتبارا من عام ١٩٩٩ موعدا لاستعراض حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. ولأول مرة منذ عام ١٩٩٩، يُعرض هذا التقرير لمناقشته في الدورة العادية الثانية التي يعقدها المجلس التنفيذي. ويعرض التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لعام ٢٠١٤، اعتبارا من ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، وكذلك موجزا للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي وردت عام ٢٠١٣[٤].

٢ - وأقر المجلس التنفيذي، في مقرره ٣٢/٢٠٠٧ إطار الموارد المالية المتكامل للخطة الاستراتيجية، الذي يغطي دورة التخطيط للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وأحله محل إطار التمويل والأهداف المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات.

٣ - ومدد المجلس، في مقرره ٩/٢٠٠٩، فترة الخطة الاستراتيجية إلى عام ٢٠١٣. وإن إطار الموارد المالية المتكامل، بصيغته المقر بها في المقرر ٣٢/٢٠٠٧، التي تم تنقيحها وتعديلها في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/2011/22، الفقرة ٢٠٤)، يمثل هدف التمويل الإجمالي للخطة الاستراتيجية، شاملا الموارد العادية والموارد الأخرى.

٤ - وقد أقر المجلس، في مقرريه ٢٧/٢٠١٣ و ٢٨/٢٠١٣، الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2013/40، والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تبين تقديرات الموارد العادية والموارد الأخرى المتاحة والاستعمالات المتوقعة لها.

٥ - وقد استُرشد بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في وضع رؤية الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وتوجيهها وتقرير ولايتها. وتوفر الخطة الاستراتيجية الركيزة التي تتيح للبرنامج الإنمائي زيادة تركيز أنشطته، والاتجاه نحو تحقيق النتائج، وزيادة فعاليته وكفاءته. ويتوخى التغيير الهيكلي الجاري بالمقر ومراكز الخدمات الإقليمية كفالة أن

(٤) يتضمن هذا التقرير المساهمات في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية والموارد الأخرى حسب المبين في الفرع الأول. أما المساهمات في الصناديق والبرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي فقد وردت في فقرات خُصصت لها في هذا التقرير ولم تُدرج تحت المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي.

يكون البرنامج الإنمائي مهيئا لتنفيذ الغرض منه، وتطبيق الخطة الاستراتيجية، والاستفادة القصوى من الموارد المخصصة له.

٦ - ويتضمن إطار البرنامج الإنمائي للنتائج المتكاملة والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المعتمد مع الخطة الاستراتيجية، موجزا للنتائج والموارد المحتمل تدفقها لصالح الخطة الاستراتيجية. وهو يتيح للبرنامج الإنمائي والجهات المعنية رصد الإنجازات، والدروس المستفادة، ومساءلة المنظمة عن الأموال المخصصة لها.

٧ - وتتضمن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ جميع فئات الميزانية، مع تحسين التركيز على النتائج وربطها بالخطة الاستراتيجية. وهي تتوخى تحسين الشفافية والتواؤم وإمكانية مقارنتها بالميزانيات المتكاملة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتجلى في الميزانية المتكاملة زيادة النفقات لصالح الأنشطة الإنمائية، مما يعكس قدرا أكبر من تقاسم الأعباء، وزيادة الكفاءة. وهي تجمع أيضا بين التخطيط وتخصيص الموارد، الأمر الذي سيتيح تحسين وضع أهداف تعبئة الموارد.

٨ - وفي الوقت الذي يعمل فيه البرنامج الإنمائي على تطوير أنشطته الرامية إلى إحراز تقدم في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، فإنه يسهم أيضا في وضع إطار ما بعد عام ٢٠١٥، ويواصل كفالة تنفيذ أعماله وفقا لمبادئ سليمة تضمن فعالية التنمية، بما في ذلك المبادئ المنبثقة عن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن التمويل لأغراض التنمية. ويعكف البرنامج الإنمائي، حسب طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، على المشاركة مع الصناديق والبرامج الأخرى وأعضاء المجلس التنفيذي بصدد مسائل التمويل، من قبيل الكتلة الحرجة، والحوارات المنظمة، وأفضل وسيلة لتوفير الموارد اللازمة للخطة الاستراتيجية، بما يشمل تنويع موارد تمويل البرنامج الإنمائي وزيادة نطاق وفعالية مشاركته في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - ويعتمد البرنامج الإنمائي على توافر التمويل اللازم وإمكانية التنبؤ به وجودته ومرونته، وذلك تحقيقا لأهداف الخطة الاستراتيجية، ولكي يتسنى له زيادة التركيز في أنشطته والاتجاه نحو تحقيق النتائج وزيادة فعاليته وكفاءته.

ثانيا – حجم المساهمات

ألف – المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠ – بلغت المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤,٦٩ بلايين دولار[٥] عام ٢٠١٣، في مقابل ٤,٦٤ بلايين دولار عام ٢٠١٢. وبلغت النسبة بين الموارد العادية والموارد الأخرى نحو ٤:١ عام ٢٠١٣، وظلت تلك النسبة ثابتة منذ عام ٢٠٠٩,

١١ – وقد لاحظت الجمعية العامة مع القلق، في قرارها ٢٢٦/٦٧، انخفاض نصيب المساهمات الأساسية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، لاحظ المجلس التنفيذي في مقرره ١٠/٢٠١٢ الاتجاه نحو تزايد استعمال المساهمات المخصصة لأغراض بعينها، وكرر، في مقرره ١٣/٢٠١٣، الحاجة إلى معالجة الخلل بين الموارد الأساسية والموارد الأخرى غير الأساسية.

١٢ – وبناء على قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ عن الاتساق على نطاق المنظومة، وقرارها ٢٢٦/٦٧ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، يعكف البرنامج الإنمائي على إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي بهدف الحفاظ على المبادئ الثلاثة المحددة للولاية وهي إمكانية التنبؤ والعالمية والتدرج.

باء – المساهمات في الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣ – حسب ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، فإن زيادة المساهمات المالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما في الموارد الأساسية، عنصر أساسي من عناصر تحقيق الأهداف لإنمائية المتفق عليها دوليا. وتقر الدول الأعضاء بروابط التعاضد بين زيادة الفعالية والكفاءة والاتساق، وإنجاز الأهداف الإنمائية، وتوفير الموارد بشكل عام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤ – ويشدد العديد من مقررات المجلس التنفيذي على أهمية وجود مستوى كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به من الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٦]، حيث إنها تشكل

---

(٥) لا يتضمن هذا المجموع المساهمات المتصلة بخدمات الدعم الواجبة السداد والأنشطة المتنوعة، التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2014/20).

(٦) مقررات المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ التي أعيد تأكيدها في المقررات ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٢ و ٢٤/٢٠٠٣ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٠/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١ و ١٠/٢٠١٢ و ١٣/٢٠١٣.

ركيزة المنظمة. وترهن قدرة البرنامج الإنمائي على إنجاز الخطة الاستراتيجية بوجود قاعدة تمويل مستدامة. ويعني الاستثمار في الموارد العادية الاستثمار في نظم المساءلة والشفافية وضمان الجودة بالمنظمة، بما يشمل وظائف الرقابة من قبيل مراجعة الحسابات، وإجراء التحقيقات والتقييم. وتمكِّن الموارد العادية البرنامج الإنمائي من توجيه ما يقدمه من دعم إلى أفقر البلدان (٨٥-٩١ في المائة من المبلغ المستهدف تخصيصه من الموارد الأساسية، ويجري تقديم مورد أو اثنين من الموارد البرنامجية للبلدان المنخفضة الدخل، و ٦٠ في المائة على الأقل لصالح أقل البلدان نموا). ويؤثر انخفاض الموارد في الأداء وفي البرامج التي تتولاها المكاتب القطرية، الأمر الذي يحوِّل تركيز الانتباه إلى تعبئة الموارد على حساب تطبيق السياسات وتنفيذ البرامج. وتمثل أيضا الموارد العادية عنصرا مهما للغاية من عناصر الفعالية والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، بالنظر إلى الدور القيادي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في التنسيق داخل الأمم المتحدة بوصفه الجهة التي تتولى إدارة نظام المنسقين المقيمين.

١٥ - وحسب ما يتجلى في التقارير السنوية عن إطار التمويل المتعدد السنوات عن السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ (DP/2005/16 و DP/2006/17 و Corr.1 و DP/2007/17) الذي رحب به المجلس التنفيذي في مقرراته ٢٠٠٥/٢٣ و ٢٠٠٦/٢٤ و ٢٠٠٧/٢٦، تجاوز إجمالي الإيرادات المحققة من الموارد العادية في السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ الرقم المستهدف في كل سنة من تلك السنوات، ولم ينخفض سوى خلال عام ٢٠٠٦. وعقب حدوث زيادة مطردة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، انخفض حجم الموارد العادية خلال ثلاث سنوات متعاقبة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ثم زاد زيادة طفيفة عام ٢٠١١، ثم ما لبث أن انخفض عام ٢٠١٢ بنسبة ١٣,٢ في المائة.

١٦ - وزاد حجم المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٣ إلى ٨٩٥,٧ مليون دولار، بعد أن بلغ ٨٤٦,١ مليون دولار عام ٢٠١٢، بما يمثل زيادة بنسبة ٥,٩ في المائة، بسبب تأخر المدفوعات اللازمة لميزانية عام ٢٠١٢ وورودها عام ٢٠١٣. وتشير التوقعات الحالية إلى أنه رهنا بالتقلبات في أسعار الصرف، ينبغي أن تصل المساهمات في الموارد العادية عام ٢٠١٤ إلى ٨٥٠ مليون دولار (ويشمل ذلك المدفوعات اللازمة لميزانية عام ٢٠١٣ التي وردت عام ٢٠١٤)، وهو ما يمثل نسبة ٤٩ في المائة من الرقم المستهدف للميزانية المتكاملة عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وهو ١,٧٦ بليون دولار. وأوضح عدد من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنها تعتزم الإبقاء على مستوى مساهماتها في الموارد العادية خلال عام ٢٠١٤؛ حيث أشار ثلاثة منها إلى زيادة مساهماتها، بينما أشار ست منها إلى اعتزام خفض مساهماتها.

الشكل ١

أكبر ١٠ مساهمين ثنائيين في الموارد العادية

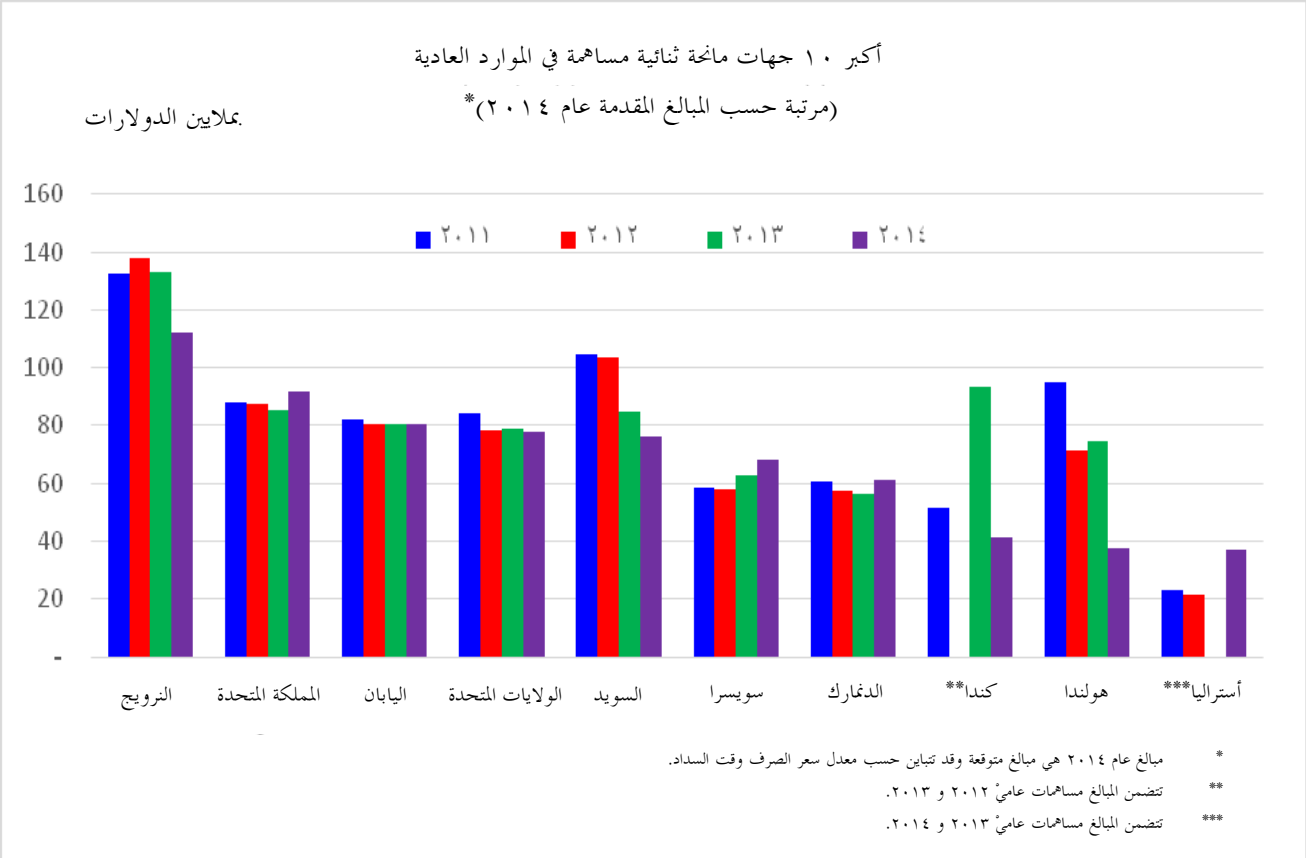

١٧ - وتتجلى التزامات الدول الأعضاء إزاء البرنامج الإنمائي في أن ٥٦ دولة قدمت مساهمات في الموارد العادية عام ٢٠١٣، منها ٢١ دولة زادت مساهماتها أو استأنفت تلك المساهمات. ويمثل ذلك زيادة قياسا على عام ٢٠١٢ الذي قدمت فيه ٥٠ دولة مساهمات في الموارد العادية. إن أكبر عشر دول مساهمة في الموارد العادية حسب القيمة الدولارية المطلقة خلال عام ٢٠١٣ هي حسب حجم المساهمة: النرويج وكندا (بسبب تقديم مساهمات عاميْ ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في الموارد العادية خلال عام ٢٠١٣)، المملكة المتحدة، السويد، اليابان، الولايات المتحدة، هولندا، سويسرا، الدانمرك، ألمانيا. ويبين الشكل ١ أعلاه المقارنة بين أكبر عشر دول مانحة للمساهمات في الموارد العادية على مدار فترة أربع سنوات. وخلال عام ٢٠١٣، ساهمت ٢٤ دولة بمبلغ مليون دولار أو أكثر في الموارد العادية، منها ١٩ دولة من الدول الأعضاء حاليا في لجنة المساعدة الإنمائية البالغ عددها ٢٧ دولة، إضافة إلى الاتحاد الروسي وتركيا والصين والمملكة العربية السعودية والهند.

١٨ - وخلال عام ٢٠١٣ زادت ست دول أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مساهماتها في الموارد العادية، بالعملة المحلية، وهي إيطاليا وجمهورية كوريا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والنمسا، بينما خفضت ست دول هي البرتغال وبلجيكا والسويد وفرنسا والنرويج والولايات المتحدة تعهداتها. ولم تقدم ثلاث دول من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مساهمات في الموارد العادية عام ٢٠١٣ وهي بولندا وسلوفاكيا واليونان، في الوقت الذي وردت فيه عام ٢٠١٤ المساهمتان المقدمتان من إسبانيا وأستراليا عن عام ٢٠١٣. وحافظ باقي الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية خلال عام ٢٠١٣ على مستوى مساهمات عام ٢٠١٢,

١٩ - وفي حالة ما إذا كانت المدفوعات المتعلقة بالموارد العادية المدرجة في ميزانيتي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ قد وردت في السنة التقويمية المعنية، لكان مجموع الموارد العادية قد بلغ ٩٠٠,٥ مليون دولار لعام ٢٠١٢ و ٨٦٩,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٣، الأمر الذي يمثل نقصانا بنسبة ٣,٤ في المائة. ويقل كلا الرقمين عن الرقم المستهدف للتمويل عام ٢٠١٣ وهو ١,١ بليون دولار.

٢٠ - وقد نوقشت على نطاق واسع مسألة استعادة مستويات تمويل الموارد العادية اللازمة للأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة وتعزيز إمكانية التنبؤ بها، بما يشمل في سياق الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارات الجمعية العامة التي تناولت تلك المسألة وهي ٥٦/٢٠١ و ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨ و ٦٧/٢٢٦. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يشير في مقرره المقبل إلى أن البرنامج الإنمائي يلزمه موارد أساسية مستمرة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها كي يتمكن من إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية.

جيم - المساهمات في الموارد الأخرى اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢١ - تُخصص الموارد الأخرى لمواضيع محددة، وبرامج وأنشطة، وتمثل مكملا بالغ الأهمية لقاعدة الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبلغ مجموع المساهمات في الموارد الأخرى اللازمة للبرنامج الإنمائي ٣,٨ بلايين دولار عام ٢٠١٣ (بزيادة طفيفة عن مستوى عام ٢٠١٢ وهو ٣,٧٩ بلايين دولار)، حيث تجاوز المبلغ المتوقع في الخطة الاستراتيجية وهو ٣,٧ بلايين دولار. ويدل مستوى الموارد الأخرى على أن البرنامج الإنمائي ما زال شريكا محل ثقة الحكومات في دعم الأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٢ - وبلغت المساهمات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١,٢٥ بليون دولار عام ٢٠١٣. ويمثل

ذلك نقصانا بنسبة ٣,١ في المائة قياسا على المبلغ الوارد عام ٢٠١٢ وهو ١,٢٩ بليون دولار. ويبين الشكل ٢ أدناه مقارنة بين أكبر ١٠ مساهمين ثنائيين في الموارد الأخرى خلال العامين الماضيين.

الشكل ٢ – أكبر ١٠ مساهمين ثنائيين في الموارد الأخرى

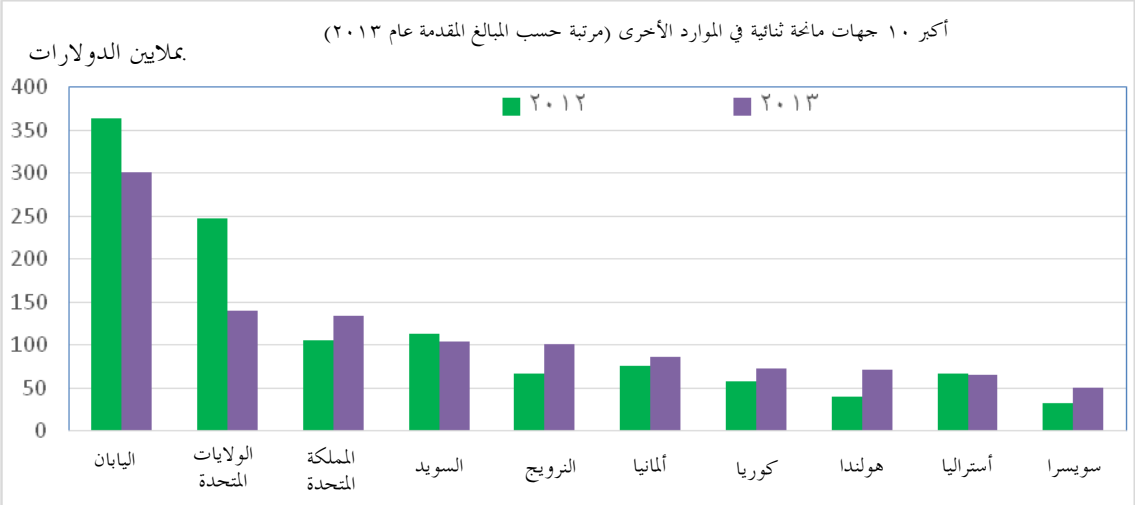

٢٣ – وبلغت الموارد الأخرى المقدمة إلى البرنامج الإنمائي من الشركاء غير الثنائيين والصناديق المتعددة الأطراف ١,٤٢ بليون دولار عام ٢٠١٣، وهو يمثل نقصانا قدره ١٢,٥ في المائة قياسا على المبلغ المقدم عام ٢٠١٢ وهو ١,٦ بليون دولار. وقدمت المفوضية الأوروبية، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا نحو نسبة ٦٤ في المائة من الموارد في هذه الفئة (انظر الشكل ٣ أدناه).

الشكل ٣ - أكبر مساهمين متعددي الأطراف في الموارد الأخرى

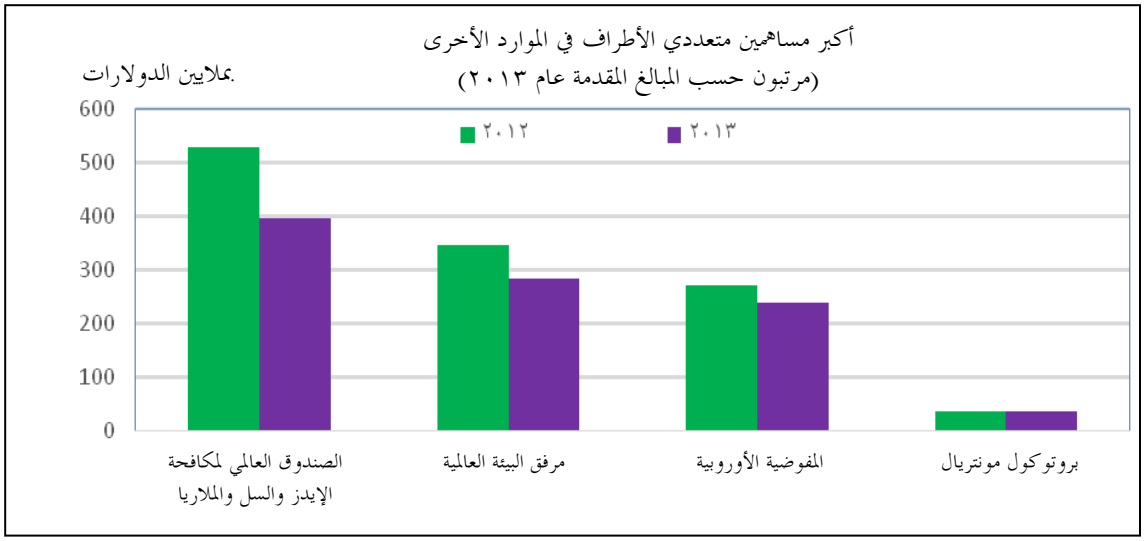

٢٤ - وبلغت المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك الموارد المحلية المقدمة دعما للتنمية الذاتية على الصعيد الوطني ومساهمات الأطراف الأخرى، ١,١٣ بليون دولار عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٣٠,٩ في المائة قياسا على المبلغ المقدم عام ٢٠١٢ وهو ٨٦٣ مليون دولار. وزادت الموارد المحلية بقدر أكبر كثيرا عن المبلغ المتوقع وهو ٧٥٠ مليون دولار (بنسبة ٥٢ في المائة). ويبين الشكل ٤ أدناه أكبر ١٠ مساهمين في الموارد المحلية.

الشكل ٤ - أكبر ١٠ مساهمين في الموارد المحلية

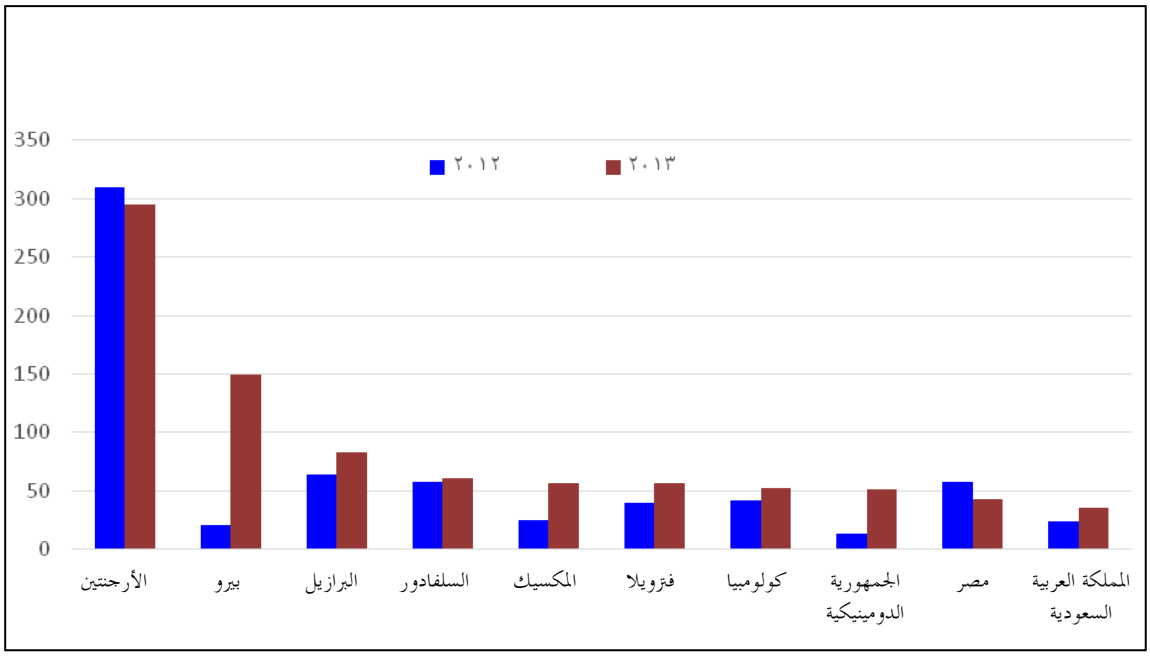

ثالثا - إمكانية التنبؤ بالمساهمات

٢٥ - حسب المبين في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وفي مقررات المجلس التنفيذي تُشجَّع الدول الأعضاء على الإبقاء على مستوى التبرعات المقدمة منها لصالح الموارد العادية وزيادة تلك التبرعات بشكل كبير، وتقديم المساهمات على أساس متعدد السنوات بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٢٦ - واتساقا مع تلك المقررات[٧]، مطلوب من الدول الأعضاء تقديم تبرعاتها في البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به، وإعطاء أولوية لتخصيص المبالغ للموارد العادية والموارد غير الأساسية التي تكون على قدر أكبر من حيث إمكانية التنبؤ والمرونة مع تقليل تخصيصها لأغراض بعينها، وأن تكون أكثر توافقا مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج ونتائج خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٧ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير كانت ٥٢ دولة من الدول الأعضاء قد أعلنت تعهداتها بالتبرع لعام ٢٠١٤. وقد أُعد الجدولان ١ و ٢، الواردان في الإضافية الإحصائية

(٧) أعيد تأكيدها في المقررات ٢٣/٩٩ و ١/٢٠٠٠ و ٩/٢٠٠٢ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٣/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ٢٠/٢٠٠٩ و ٢٩/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١ و ١٠/٢٠١٢ و ١٣/٢٠١٣.

من هذا التقرير، على أساس المعلومات الواردة وأفضل التقديرات التي أجراها البرنامج الإنمائي استنادا إلى المساهمات المقدمة عام ٢٠١٣. ويقدم الجدول ٢ (ج) معلومات عن المساهمات العينية المقدمة من الحكومات.

٢٨ - وكان المجلس التنفيذي قد قرر، في مقرره ٢٣/٩٨، أن من المستطاع تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد العادية لدى قيام الدول الأعضاء بإعلان جداول زمنية محددة للسداد، مع تشجيعها على التبكير بالسداد. وحتى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت دولة عضو في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جدولا زمنيا للسداد وسددت دفعة جزئية من مساهمتها عن عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ٣)، وسددت ١١ دولة أخرى مساهماتها عن عام ٢٠١٤ بالكامل، وهو ما يصل إلى نسبة ٥٦ في المائة من المساهمات المتوقعة في الموارد العادية لعام ٢٠١٤.

٢٩ - وتلاحظ الأمانة مع التقدير الجهود التي قامت بها حتى الآن الدول الأعضاء لسداد مساهماتها في وقت مبكر وبالكامل، وتلك الدول التي أعلنت جداول زمنية لسداد مساهماتها. وتُشجَّع الدول التي لم تبلِّغ بعد الأمانة بالجداول الزمنية المتوخاة لسداد مساهماتها أن تفعل ذلك، بما في ذلك السداد المبكر قدر الإمكان. كما تُشجَّع الدول الأعضاء على الالتزام بالجداول الزمنية المعلنة منها من حيث نوع العملة وتوقيت السداد. إذ إن إمكانية التنبؤ عنصر ضروري يتيح للبرنامج الإنمائي والبلدان المستفيدة من البرامج التخطيط المسبق. وهو عنصر بالغ الأهمية أيضا بالنسبة للمنظمة، إذ إنه يتيح لها صون ولايتها على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والعالمي.

رابعا - تنويع قاعدة الجهات المانحة

٣٠ - أقر المجلس التنفيذي، في مقرراته ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٣/٢٠١٣ بأن عددا محدودا من الجهات المانحة يدعم استدامة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل. لذلك، فقد شجع مؤخرا في المقرر ١٣/٢٠١٣ جميع الجهات المانحة والبلدان الأخرى التي في وضع يمكنها من الإبقاء على مستوى مساهماتها في الموارد العادية وزيادتها بقدر كبير على أن تفعل ذلك. ودعا أيضا البرنامج الإنمائي إلى أن يبذل قصاراه سعيا إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة من خلال عدة وسائل، منها زيادة عدد البلدان وغيرها من الشركاء الذين يقدمون مساهمات مالية في البرنامج بهدف خفض اعتماده على عدد محدود من الجهات المانحة.

٣١ - وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٨٥ في المائة من الموارد العادية اللازمة للبرنامج الإنمائي عام ٢٠١٤ ستأتي من ١٠ جهات مانحة. وقد ظل ذلك ثابتا على مدار السنوات. وسيواصل البرنامج الإنمائي التعاون مع الجهات المانحة وغيرها من الشركاء على تشجيع وجود قنوات وأدوات مرنة للتمويل بهدف توسيع قاعدة تمويله سعيا إلى إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية.

٣٢ - ويشمل شركاء البرنامج الإنمائي البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المستفيدة من البرامج، والعناصر المؤثرة في القطاعين الخاص والخيري، والصناديق العالمية وتلك المخصصة لأغراض محددة، وكذلك الشركاء المتعددي الأطراف، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية.

٣٣ - وخلال عام ٢٠١٣، بلغ مجموع مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في الموارد العادية، بعد معالجة تكاليف المكاتب المحلية محاسبيا، نحو ١٥,٧ مليون دولار عام ٢٠١٣. وساهمت خمسة من البلدان المستفيدة من البرامج (الاتحاد الروسي وتركيا والصين والمملكة العربية السعودية والهند) بمبلغ مليون دولار أو أكثر في قاعدة الموارد العادية اللازمة للمنظمة. ويمثل ذلك زيادة جوهرية في المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج قياسا على مساهمات عام ٢٠١٢، التي بلغت ٩,٢ ملايين دولار.

٣٤ - وتساهم أيضا البلدان المستفيدة من البرامج في الموارد غير الأساسية اللازمة للمنظمة. ويشارك بنشاط كثير من البلدان المستفيدة من البرامج في اتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتساهم تلك البلدان في تكاليف المكاتب المحلية والمساهمات العينية المقدمة من الحكومات، من قبيل توفير أماكن للمكاتب بدون إيجار؛ كما تساهم بقدر كبير من الموارد في البرامج الإنمائية المنفذة في بلد كل منها.

٣٥ - وخلال عام ٢٠١٣، حقق البرنامج الإنمائي تقدما في تنفيذ سبعة اتفاقات شراكة استراتيجية، مع إندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند. وساعدت اتفاقات الشراكة على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما للأولويات الإنمائية المشتركة المتفق عليها.

٣٦ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ فرصا محددة وأساسية لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات، في مجالات عمل البرنامج الإنمائي وبرامجه الأساسية.

٣٧ - وتستهدف الشراكات بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص والمؤسسات المساهمة في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية التي وضعها البرنامج الإنمائي والتي تتوافق مع خطط وعمليات التنمية على كل من الصعيد الوطني والمحلي. وعقد البرنامج الإنمائي عدة شراكات

ناجحة مع القطاع الخاص والمؤسسات، أحدثت بعض الزيادة في المساهمات المالية على مدار السنوات العشر الماضية. ويبين الشكل ٥ أدناه المساهمات الفعلية في سنوات معينة منذ عام ٢٠٠٨. إذ إن القطاع الخاص والمؤسسات لا يربطان بالضرورة مساهماتهما بخطة سنوية، كما أن بعض المساهمات مقدمة على أساس استعمالها على مدى عدة سنوات.

الشكل ٥ - المساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات[٨]

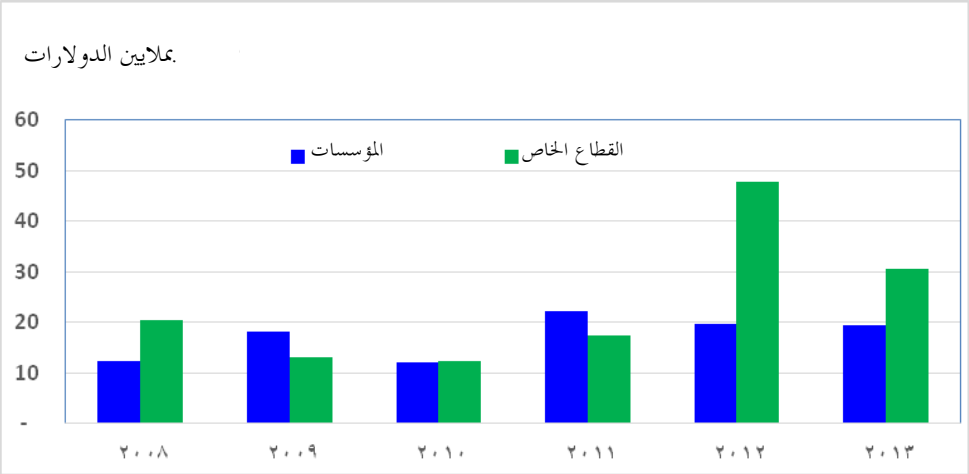

٣٨ - وجاءت أكبر مساهمة من القطاع الخاص عام ٢٠١٣ من شركة كوكاكولا التي ساهمت بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار. وتتوخى الشراكة المعنونة ”كل قطرة ماء لها وزنها“ المبرمة بين البرنامج الإنمائي وشركة كوكاكولا منذ عام ٢٠٠٦، تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، وتشجيع إبداء روح المسؤولية في ضبط الموارد المائية في ١٨ بلدا. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا بقدر أكبر من المنهجية مع صناعات استخراج المعادن كجزء من الحافظة العالمية الناشئة التي أعدتها المنظمة لصالح مشاريع وبرامج قطاع استخراج المعادن.

٣٩ - وأسفرت الشراكة بين البرنامج الإنمائي ومؤسسة بيل وملينـدا غيتس عن توفير مبلغ ٩,٢ ملايين دولار لصالح البرنامج عام ٢٠١٣. ويقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ ثلاث منح كبيرة مقدمة من تلك المؤسسة تستهدف رفع مستوى الإنتاج الزراعي، وتعزيز الوكالات الزراعية الحكومية، وتشجيع الإدماج المالي في إثيوبيا وتنزانيا ونيجيريا.

(٨) ترجع أساسا الزيادة في المساهمات المقدمة من القطاع الخاص عام ٢٠١٢ إلى التمويل الوارد من عدد من الشركات البرازيلية (أساسا لصالح مؤتمر ريو + ٢٠)، التي زادت نسبتها على ٥٠ في المائة من التمويل المقدم من القطاع الخاص خلال تلك السنة.

٤٠ - ورغم أن المبالغ المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات صغيرة نسبيا قياسا على حافظة الموارد الإجمالية لدى البرنامج الإنمائي، فإن المساهمات المقدمة من أولئك الشركاء تتعدى فائدتها المالية. إذ إن شركات ومؤسسات القطاع الخاص تساهم من خلال استعمال إمكاناتها الأساسية في شتى مجالات التنمية، وتوفر إمكانية الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤١ - يمثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وكالة الأمم المتحدة المخصصة للاستثمار في المشاريع لصالح أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددها ٤٨ بلدا. وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق عام ١٩٦٦ على أن يكون مقره في نيويورك، وهو منظمة مستقلة من منظمات الأمم المتحدة مرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم الصندوق مزيجا فريدا من رؤوس الأموال الأولية المرنة (المنح والقروض والضمانات)، والمساعدة التقنية مباشرة إلى الأطراف المؤثرة في القطاعين العام والخاص، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بهدف تشجيع النمو المستدام والشامل في أقل البلدان نموا - بما في ذلك البلدان الخارجة من الأزمات - مع الالتزام بوجه خاص بتحقيق التغيير التحويلي من خلال الأثر الناشئ عن السياسات في المراحل التمهيدية وعن التدخلات التدريجية المتصاعدة. وتعمل برامج التمويل الإنمائي المحلية على تعزيز الإدارة المالية العامة بهدف تحسين الاستثمار في البنية الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية من سلطات الحكم المحلي. وهي توفر أيضا إمكانية الحصول على آليات التمويل، وتمويل المشاريع، والمساعدة التقنية دعما للتنمية الاقتصادية المحلية، وكذلك على مبادرات القطاع الخاص التي تحدث أثرا في المجال الاجتماعي. وتفضي برامج التمويل المتاح للجميع إلى زيادة إمكانية حصول الفقراء والمشاريع التجارية الصغيرة على تمويل الخدمات، بما يشمل تحقيق خدمات الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية. ويسهم البرنامج الإنمائي، استنادا إلى خبراته في مجال التمويل الشامل للجميع وتمويل التنمية المحلية، في رفع مستوى الأمن الغذائي، والتأقلم مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والتمكين للنساء والشباب في المجال الاقتصادي.

٤٢ - ويحصل البرنامج الإنمائي على الدعم، بقدر المستطاع، من خلال النظم الوطنية، وفقا لمبادئ فعالة التنمية التي أرساها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا. ويعمل البرنامج الإنمائي في البيئات الصعبة — من قبيل المناطق الريفية النائية والبلدان الخارجة

من التراعات – ويمهد السبيل أمام الآخرين كي يحذو حذوه. وتُصمَّم برامج البرنامج الإنمائي بشكل يتيح تحفيز زيادة التدفقات الاستثمارية من القطاع الخاص، والشركاء في التنمية، والحكومات الوطنية، لإحراز تقدم جوهري في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ والهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة؛ والهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية.

٤٣ – وبلغ مجموع إيرادات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مستوى قياسيا عام ٢٠١٣ هو ٦٥,٤ مليون دولار، أساسا بسبب حدوث زيادة في الموارد الأخرى، وهو رقم أعلى من المستوى المحقق عام ٢٠١٢ وهو ٥٥,٥ مليون دولار. وما زال مستوى تنويع الجهات المانحة في الصندوق مرتفعا، حيث بلغ عددها ٣٦ جهة مانحة، وهو رقم أعلى من مستوى عام ٢٠١١ الذي بلغ ٣٣ جهة مانحة ومستوى عام ٢٠١٠ الذي بلغ ٢٩ جهة مانحة. وشملت المساهمات المقدمة من الجهات المانحة لصالح موارد الصندوق عام ٢٠١٣ مبلغ ١١,٨ مليون دولار من سبع مؤسسات وشركات كبرى بالقطاع الخاص، تمثل نسبة ١٨ في المائة من مجموع الإيرادات، ونسبة ٢٤ في المائة من الموارد الأخرى. وكانت أكبر ثماني جهات مانحة في الصندوق عام ٢٠١٣ هي: الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين (منها صناديق ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، والبرامج المشتركة، والصندوق الاستئماني المعني بسبل المعيشة والأمن الغذائي في ميانمار)، والسويد، وبلجيكا، ومؤسسة ماستركارد، وأستراليا، ولكسمبرغ، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، وسويسرا. وبلغت الموارد الأخرى مستوى مرتفعا هو ٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٢٤ في المائة عن مستوى عام ٢٠١٢. وقد زادت الموارد الأخرى بأكثر من ٣٠٠ في المائة قياسا على السبع سنوات الماضية حيث من المتوقع، استنادا إلى الالتزامات الموقعة، أن تواصل الزيادة عام ٢٠١٤.

٤٤ – وبلغت الموارد العادية نحو ١٦,١ مليون دولار عام ٢٠١٣ (إضافة إلى مساهمة أخرى قدرها ٠,٢٥ مليون دولار من البرنامج الإنمائي في دعم البرامج)، بزيادة طفيفة على مستوى عام ٢٠١٢، أساسا بسبب مساهمة مقدمة لأول مرة من سويسرا. ورغم ما طرأ من جوانب تحسن في تنويع الجهات المانحة وتقاسم الأعباء في السنوات الأخيرة، ما زال الصندوق معتمدا على عدد محدود من الجهات المانحة في المساهمات المقدمة لصالح موارده العادية. وما زالت المساهمات المقدمة لصالح الموارد العادية أقل من المبلغ المطلوب سنويا وهو ٢٥ مليون دولار كحد أدنى لتغطية تكاليف عمليات الصندوق في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا، حسب المتوخى في الخطة الاستثمارية المعدة للصندوق.

٤٥ – وتقترب نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى من ١:٤، في حين تبلغ النسبة بين الموارد العادية والاستثمارات المتكررة ١:١٠ في المتوسط – ناشئة بشكل متزايد عن الموارد

الداخلية المخصصة لأقل البلدان نموا (المستثمرون من المؤسسات والقطاع الخاص والحكومات)، ومن ثم إتاحة مستويات متزايدة من رأس المال الداعم لأهداف التنمية في أقل البلدان نموا.

متطوعو الأمم المتحدة

٤٦ - أنشأت الجمعية العامة عام ١٩٧٠ برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يتولى البرنامج الإنمائي إدارته، وهو يسهم في السلام والتنمية من خلال التطوع في شتى أرجاء العالم. إن روح التطوع وسيلة قوية من وسائل إشراك الناس في معالجة تحديات التنمية، وهو يعود بالنفع سواء على المجتمع ككل أو المتطوعين من الأفراد، بتعزيز الثقة والتضامن والمعاملة بالمثل فيما بين المواطنين. ويسهم متطوعو الأمم المتحدة في السلام والتنمية بالسعي نحو كفالة تقدير عمل المتطوعين، والعمل مع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام والبعثات الخاصة وغير ذلك من الشركاء، بما يشمل المتطوعين الشبان؛ وحشد المتطوعين عن طريق شبكة الإنترنت؛ ومناصرة عملية التطوع عالميا؛ ودعم بناء قدرات المتطوعين على الصعيد الوطني؛ وإدراج التطوع في برامج التنمية. وهناك ما يزيد على ٣ ٠٠٠ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة يقدمون سنويا إسهامات مهمة في بعثات حفظ السلام والبعثات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

٤٧ - وخلال عام ٢٠١٣، عمل ٦ ٣٥١ من الرجال والنساء المؤهلين مهنيا وذوي الخبرة والالتزام، والمنتمين إلى ١٥٢ بلدا، كمتطوعين في ١٢٩ بلدا دعما للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في سبيل النهوض بالسلام والتنمية، بما في ذلك إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينتمي ٨١ في المائة من المتطوعين إلى البلدان النامية، مؤكدين بذلك أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو تعبير ملموس عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الوجهة المالية، تجاوز حجم البرنامج مبلغ ٢٠٩ ملايين دولار، يُموَّل حوالي ١,٨ في المائة منه من صندوق التبرعات الخاص.

٤٨ - وما زالت المساهمات المقدمة من الجهات المانحة عنصرا بالغ الأهمية في تطوير برامج التطوع وحشد المتطوعين. وخلال عام ٢٠١٣، واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات وتنويعها وتوسيع نطاقها، مع التركيز بوجه خاص على صندوق التبرعات الخاص، والصندوق الاستئماني للمتطوعين الشبان المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمتطوعين الممولة مشاركتهم بالكامل. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إطلاق عدة برامج عالمية في المجالات ذات الأولوية المحددة داخل إطاره الاستراتيجي.

٤٩ - ويتيح صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع نهوج متنوعة يكون من شأنها توسيع نطاق فرص المتطوعين وتعميق التكامل في برامج التطوع لصالح السلام والتنمية. ورغم تواضع حجم صندوق التبرعات الخاص فإنه لا يمكن التقليل من أهميته، بالنظر إلى عدم توافر إمكانية الحصول على تمويل للبرامج الأساسية اللازمة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبدءا من المشاريع القائمة على البحوث وحتى المبادرات الرائدة في مجالات من قبيل تطوع الشبان والتنمية المستدامة، يمثل صندوق التبرعات الخاص عنصرا يحفز الابتكار ويحشد موارد خارجية إضافية، حيث يشكل بذلك أساسا لا غنى عنه في تطوير قطاع التطوع. وقد زادت المساهمات لصالح صندوق التبرعات الخاص عام ٢٠١٣ بنسبة ٧,٣ في المائة، من مبلغ ٤,١ ملايين دولار عام ٢٠١٢ إلى ٤,٤ ملايين دولار عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى الدور الهام للغاية الذي تؤديه الموارد المقدمة من صندوق التبرعات الخاص، يسعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة باستمرار إلى زيادة المساهمات في الصندوق بهدف مواصلة استطلاع وتوسيع وتعزيز دور التطوع وما يقدمه من إسهامات في التنمية، من خلال وسائل منها على سبيل المثال التقرير الثاني عن حالة التطوع في العالم، الذي سيصدر عام ٢٠١٤. وسوف يوفر أيضا صندوق التبرعات الخاص التمويل الأولي اللازم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة العالمي في خمس من المجالات ذات الأولوية المحددة في إطاره الاستراتيجي عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (ضمان إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتأقلم المجتمعات مع البيئة وخفض حدة مخاطر الكوارث؛ وبناء السلام؛ والشباب؛ وبناء القدرات الوطنية من خلال خطط التطوع. وخلال عام ٢٠١٤، نشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير صندوق التبرعات الخاص عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣,

٥٠ - إن نقصان المساهمات الواردة لصالح المتطوعين الممولة مشاركتهم بالكامل، من ١٥,٢ مليون دولار عام ٢٠١٢ إلى ٩,٤ ملايين دولار عام ٢٠١٣، ينبغي النظر إليه في سياق تحول الجهات المانحة الرئيسية في إسبانيا وألمانيا وفرنسا إلى الترتيبات المتعددة السنوات خلال عام ٢٠١٢. فقد أفضى ذلك التغير إلى الوصول إلى ''ذروة زائفة''عام ٢٠١٢، وبعد تسوية الوضع إلى المساهمات المتعددة السنوات، لم يكن الأداء خلال عام ٢٠١٣ منخفضا كثيرا. وإن زيادة عدد الشركاء في التنمية الذين قدموا مساهمات لصالح المتطوعين الممولة مشاركتهم بالكامل في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تمثل اتجاها إيجابيا، وسيواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة جهوده الرامية إلى مواصلة تنويع مصادر التمويل.

٥١ - وقد أنشئ في نهاية عام ٢٠١٢ الصندوق الاستئماني للمتطوعين الشبان المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك دعما لبرنامج متطوعي

الأمم المتحدة الشبان، الذي يتوخى تيسير مشاركة الشباب في الجهود العالمية المبذولة في مجال السلام والتنمية البشرية المستدامة من خلال التطوع، حيث وردت لصالحه عام ٢٠١٣ مساهمات قدرها ٠٠٠ ٨٦٠ دولار من حكومة ألمانيا.

سادسا - الاستنتاجات

٥٢ - يحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمويل من مصادر شتى، منها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المستفيدة من البرامج، والقطاعان الخاص والخيري، والصناديق العالمية والمخصصة لأغراض محددة، وكذلك الشركاء المتعددون، ومنهم المؤسسات المالية الدولية.

٥٣ - ويبرهن المستوى العام من الموارد المقدمة إلى البرنامج الإنمائي على الدرجة العالية من الدعم المقدم إلى المنظمة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. بيد أن انخفاض إمكانية التنبؤ بالالتزامات المتعددة السنوات المقدمة من عدد من الشركاء وغياب تلك الالتزامات ما زالا مصدر قلق لدى المنظمة بصدد مدى قدرتها على التخطيط مسبقا وصون خصائصها المتعددة الأطراف والعالمية.

٥٤ - وتظهر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ صلة واضحة بين نتائج التنمية والموارد المالية المطلوبة لتحقيق تلك النتائج. ويستلزم تنفيذ الخطة الاستراتيجية تمويلا يمكن التنبؤ به ويكفل التركيز بشكل استراتيجي في الأنشطة مع توافر المرونة العملية والقدرة على التصدي للأزمات واغتنام الفرص. ولا يمكن إقامة أساس يمكن من خلاله الاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج إلا بتوفير قاعدة للموارد العادية يمكن التنبؤ بها وعلى قدر أكبر من التنوع، وتوفير موارد أخرى أكثر مرونة مع تقليل تخصيصها لأغراض بعينها.

٥٥ - والبرنامج الإنمائي ملتزم بتنويع قاعدة موارده. وسوف يعمل أيضا على استعمال وسائل الاتصال القطرية والبرنامجية المتاحة لديه في توفير قدرة تشغيلية عالمية لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف زيادة نطاق أعماله وفعاليتها، في ضوء القيمة الثابتة بالبرهان التي تحققها هذه الشراكات لصالح النتائج الإنمائية.

٥٦ - لقد وفر البرنامج الإنمائي فرصا محددة وأساسية أمام الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات في مجالات عمله. وسوف يواصل تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باستعمال القدرات الأساسية لدى الشركاء وما يوفرونه من إمكانية الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

٥٧ - ويحتاج البرنامج الإنمائي إلى دعم كامل من شركائه كي يتسنى له تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وسوف يواصل المشاركة مع المجلس التنفيذي بهدف كفالة استدامة مبادئ إمكانية التنبؤ بالمساهمات والعالمية والتدرج.